تأنيث الفقر وتوريثه .. الفقر ليس محايدًا جندريًا

مي صالح

استشارية الجندر وسياسات العمل

لفترة طويلة كان يُنظر إلى الفقر باعتباره نقصًا في الدخل أو عدم القدرة على شراء الاحتياجات الأساسية. إلا أن الخبرات العملية أثبتت أن الإنسان قد يمتلك دخلًا بسيطًا لكنه ايضا يفتقر إلى التعليم الجيد أو الرعاية الصحية أو السكن اللائق أو المياه النظيفة أو الحماية الاجتماعية، وفى بعض الاحيان كنا نميل الى معاملة الفقر بوصفه ظاهرة محايدة كأنه يقع على الجميع بالقدر ذاته ولكن النظرة النقدية المتعمقة تكشف زيف هذه الحيادية وتؤكد أن الفقر لا يوزع بالتساوى وأن النساء يتحملن عبئه بصورة أقسى. وربما يعرف البعض الفقر على انه فقر الحيلة والقدرة على الصمود والتكيف ولذلك تطور مفهوم الفقر ليصبح أكثر شمولًا، وأصبحت المؤسسات الدولية تميز بين عدة أنواع من الفقر، أهمها الفقر المدقع والفقر متعدد الأبعاد.

1. الفقر المدقع (Extreme Poverty)

الفقر المدقع هو أشد درجات الفقر، ويشير إلى الحالة التي يعجز فيها الفرد أو الأسرة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة، مثل الغذاء الكافي والمسكن والرعاية الصحية الأساسية.

ويُقاس دوليًا بخط الفقر الذي يحدده البنك الدولي، ويعبر عن الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية. ويُراجع هذا الخط دوريًا ليعكس تغيرات الأسعار ومستويات المعيشة بين الدول وعادة ما ترتفع نسب الاسر التى تعولها النساء تحت خط الفقر المدقع عن الاسر التى يعولها رجال

2. الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty)

الفقر متعدد الأبعاد هو مفهوم أوسع من الفقر النقدي؛ فهو يقيس أوجه الحرمان التي يعيشها الإنسان في أكثر من جانب من جوانب حياته، وليس فقط مقدار دخله.

فقد تمتلك أسرة دخلًا يكفيها نسبيًا لتلبية قوت يومها لكنه لا يلبى باقى حاجات الانسان الاساسية وفي هذه الحالة تُعد الأسرة فقيرة من منظور متعدد الأبعاد حتى لو لم تكن تحت خط الفقر النقدي.

ولهذا السبب أصبح مؤشر الفقر متعدد الأبعاد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات والمنظمات الدولية لتصميم السياسات الاجتماعية.ويعتمد المؤشر العالمي عادةً على ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولًا: الصحة

- سوء التغذية - وفيات الأطفال- ضعف الحصول على الرعاية الصحية.

ثانيًا: التعليم

- انخفاض سنوات الدراسة- حرمان الأطفال من الالتحاق بالتعليم أو الاستمرار فيه-تدني جودة التعليم.

ثالثًا: مستوى المعيشة

- السكن غير الملائم- نقص مياه الشرب الآمنة - غياب خدمات الصرف الصحي-عدم توافر الكهرباء او الوقود- نقص الأصول الأساسية ووسائل الاتصال أو النقل.

لماذا يعد مفهوم الفقر متعدد الأبعاد أكثر ملاءمة عند الحديث عن النساء؟

عند دراسة أوضاع النساء، يصبح الفقر متعدد الأبعاد أكثر قدرة على كشف أوجه عدم المساواة، لأن المرأة قد لا تكون فقيرة من حيث الدخل فقط، لكنها قد تعاني في الوقت نفسه من حرمان تعليمي، أو محدودية الوصول إلى الخدمات الصحية، أو غياب فرص العمل اللائق والتمييز فى الأجور ، أو عدم امتلاك الأصول بسبب الأعراف الاجتماعية التي تحرمهن من المواريث وتعوق تصرفها فى الممتلكات أو ضعف المشاركة في اتخاذ القرار، أو تحمل أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر،

وهنا تجدر الاشارة الى نمط آخر من الفقر يطلق عليه مصطلح الفقر الزمني (Time Poverty) أو فقر الوقت. فهذا المفهوم أصبح أساسيًا في أدبيات الاقتصاد النسوي، ويشير إلى أن كثيرًا من النساء لا يعانين فقط من نقص الدخل، بل من نقص الوقت المتاح بسبب تحمّلهن أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، مما يقلل فرصهن في التعليم، والعمل، واكتساب المهارات، والمشاركة العامة

ومن ثم فإن تأنيث الفقر لا يعني فقط انخفاض دخل النساء، بل يعني تراكم أشكال متعددة من التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني، وهو ما يجعل النساء أكثر عرضة لاستمرار الفقر ونقله إلى الأجيال التالية وتبدو ظاهرة تأنيث الفقر آخذة في التزايد وهو ما يُعزى بشكلٍ كبير إلى ارتفاع عدد الأسر المعيشية التي ترأسها وتعيلها نساء.

ما المقصود إذن بتأنيث الفقر؟ feminization of poverty

يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من الظواهر المتعلّقة بالفقر وتؤثّر على النساء والرجال بشكل مختلف، ما يسفر إلى "حالة تزايد نسبة النساء اللواتي يعشن دون خط الفقر". كما أن مفهوم "تأنيث الفقر يتعلّق أيضاً بالطابع النوعي للفقر، أي الحواجز المؤسسية المترسّخة التي تبقي النساء أسيرات لدورة الفقر" حيث يشير بشكل واضح الى الزيادة النسبية في معدلات الفقر بين النساء مقارنة بالرجال، وإلى تعرض النساء لأشكال متعددة من الحرمان الاقتصادي نتيجة عدم المساواة في فرص التعليم والعمل والأجور والملكية والحيازة والوصول إلى الموارد والتمويل بالإضافة الى تكبد النساء فرق الضرائب فى المنتجات الخاصة النسائية مثل الفوط الصحية " ضرائب وردية " كما تتكبد النساء تكاليف التقاضى فى قضايا العنف والاحوال الشخصية بما ينعكس بصورة واضحة على اوضاعهن الاقتصادية، والواقع أن مفهوم تأنيث الفقر ليس توصيفا إحصائيا فحسب وإنما أداة تحليلية نقدية تكشف العلاقة البنيوية بين النظام الاقتصادى الرأسمالى وعلاقات النوع الاجتماعي وما ينتج عنها من أنواع معقدة من الإقصاء والتهميش

توريث الفقر... عندما ينتقل الحرمان عبر الأجيال

وفي الوقت نفسه، يتجسد مفهوم **"توريث الفقر"** في انتقال الحرمان من جيل إلى آخر، بحيث يولد الأطفال في أسر فقيرة ليواجهوا فرصًا أقل في التعليم والصحة والعمل الكريم فى ظل تطبيق منظومة غير عادلة للضرائب وسياسات اقتصادية مجحفة ومدمرة تسببت فى تراكم الديون على الأسر وعلى الحكومات فتستمر دائرة الفقر عبر الأجيال، وتصبح النساء والفتيات الحلقة الأضعف في هذه الدائرة.

إن تأنيث الفقر ليس نتيجة فقر النساء فقط، بل نتيجة نموذج اقتصادي يعيد توزيع المخاطر على النساء ويعيد توزيع الثروة على الفئات الأكثر قوة. وعندما تُحرم النساء من الموارد والفرص، فإن الفقر لا يتوقف عند جيلهن، بل يتحول إلى ميراث اجتماعي واقتصادي ينتقل إلى الأبناء، فتستمر دورة الحرمان عبر الأجيال فظاهرة تأنيث الفقر إذن لا تعبر عن معاناة فردية بل منظومة متكاملة تسهم في إعادة إنتاج الفقر .

كيف ساهمت السياسات الاقتصادية العالمية في تعميق الظاهرة؟

منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتنامى السياسات الاقتصادية النيوليبرالية اتجهت العديد من الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلى والتحرير المالي ، ورغم أن هذه السياسات فى ظاهرها استهدفت تحقيق النمو الاقتصادي، فإن آثارها الاجتماعية لم تكن متوازنة بل كانت كارثية حيث كشفت الأزمات العالمية المتلاحقة، مثل الأزمة المالية العالمية، وأزمات المناخ

وجائحة كورونا، وارتفاع معدلات التضخم، أن النساء كن الأكثر فقدانًا للوظائف، والأكثر تحملًا لأعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر مع تراجع الخدمات العامة وتقليص دور الدولة حيث تسببت هذه السياسات بشكل واضح فى

- خصخصة العديد من الخدمات الأساسية.
- تقليص الدعم الحكومي.
- التوسع فى الاقتصاد غير الرسمي.
- ارتفاع معدلات البطالة والعمل الهش.
- سياسات التقشف وخفض الإنفاق الاجتماعي.

من تأنيث الفقر إلى تأنيث الديون

مثلما توسعت العديد من الحكومات فى تلقى القروض من صندوق النقد الدولى كحل سحرى لازماتها المالية الآنية فقد توسعت ايضا فى طرح القروض الصغيرة كحلول سريعة لتمكين النساء وتحسين اوضاعهن المالية وبطبيعة الحال لم يكن الإقراض متناهي الصغر في بداياته مجرد منتج مالي، بل كان يحمل وعدًا اجتماعيًا كبيرًا. فقد تأسست فلسفته على فكرة بسيطة ولكنها طموحة: إذا حصلت النساء، خاصة الفقيرات منهن، على التمويل والخدمات المالية المناسبة، فسيتمكنَّ من إنشاء مشروعات صغيرة، وتحقيق دخل مستقل، وتعزيز مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع، والمساهمة في الحد من الفقر وتحقيق التنمية.

لأكثر من عقدين، تبنت الحكومات والمؤسسات الدولية هذا التصور، واعتُبرت النساء العميلات المثاليات لمؤسسات التمويل الأصغر، باعتبارهن أكثر التزامًا بالسداد وأكثر تنظيما فى توجيه الدخل ، وفي ظل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، أصبحت النساء يعتمدن بصورة متزايدة على الاقتراض و الائتمان والتمويل متناهي الصغر ليس من اجل الاستثمار وريادة الأعمال بل من اجل تغطية الاحتياجات الأساسية، وهكذا تدخل الكثير من النساء في دائرة متتابعة من الاقتراض فتجد المرأة نفسها تستخدم القرض لسد العجز الشهري، ثم يبدأ استقطاع جزء من دخل الأسرة لسداد الأقساط، فيزداد الضغط المالي، فتضطر إلى الاقتراض مرة أخرى ويصبح القرض عبئًا إضافيًا بدلًا من أن يكون فرصة للنمو.إنها حلقة مغلقة، يكون الفقر فيها هو المشروع الوحيد المستمر ويتحول فيها التمويل من أداة إنتاج إلى أداة استهلاك، ومن وسيلة للخروج من الفقر إلى وسيلة لإدارته وتأجيل آثاره. بما قد يحول الديون إلى آلية جديدة لإعادة إنتاج الفقر بدلًا من الحد منه.

وبمرور الوقت والتجارب فقد مفهوم التمكين الاقتصادى بريقه السابق حيث ظل يعبر عن مقاربة تقليدية لدعم النساء لكنها لم تحقق اية فرصا للتمكين الاقتصادى او الاجتماعى ولم تغير حياة النساء نحو الافضل وكان السؤال الذي ينبغي أن يشغل صناع السياسات ليس: كم امرأة حصلت على قرض؟ بل: كم امرأة استطاعت أن تتوقف عن الاقتراض لأنها أصبحت تمتلك دخلًا كريمًا ومستدامًا؟ ليس كم امراة استفادت من برامج شبكات الامان الاجتماعى وانظمة الدعم النقدى المشروط ؟ بل كم امرأة حصلت على فرصة عمل لائقة فى القطاع المنظم ؟

الخروج من دائرة الفقر ؟

رغم توسع مشروعات التمكين الاقتصادى وبرامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية التى ربما شكلت النساء النسبة الاكبر من المستفيدين منها فإن هذه البرامج غالبًا ما كانت تعالج نتائج الفقر أكثر مما تعالج أسبابه الهيكلية ولم تعبر الا عن هشاشة الوضع الاقتصادى للنساء وغياب العدالة الاجتماعية

فالعدالة الاجتماعية لا تعني فقط سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، بل تعني أيضًا أن تكون هذه الخدمات آمنة، وعادلة، ومصممة بما يتناسب مع احتياجات النساء، وألا تتحول إلى أداة لإعادة إنتاج الفقر. وهنا يصبح من الضروري إعادة النظر في فلسفة التمويل الأصغر، بحيث ينتقل من التركيز على حجم القروض وعدد العملاء إلى التركيز على جودة الأثر الاجتماعي والاقتصادي على النساء ، وتوزيع الضرائب بصورة متكافئة مع مستويات الدخل والثروة وضمان حصول المواطنين على الخدمات الأساسية بجودة وتكلفة ملائمة بما يقلل من معدلات الإنفاق الفردي على الخدمات وبما يحفظ للاسرة مواردها المالية المحدودة ، ومن ثم فان الخروج

من دائرة الفقر لا يحتاج الى مسكنات موضعية بل الى حلول جذرية وتبني سرديات جديدة وسياسات شاملة تقوم على عدة توصيات اساسية ومنها :

- توفير فرص عمل لائقة للنساء ودعم إدماج النساء في قطاعات العمل المنظم
- ضمان المساواة في الأجور والملكية والتمويل.
- تحليل السياقات الثقافية والأعراف الاجتماعية التي تعيق وصول النساء للموارد، والتصدي لها
- إدماج منظور النوع الاجتماعي في إعداد الموازنات والسياسات الاقتصادية.
- الاستثمار في اقتصاد الرعاية والاعتراف بالعمل الرعائي غير مدفوع الأجر وتوفير الحد الادنى من الضمان الاجتماعي
- إصلاح منظومة الضرائب والعدالة الاجتماعية
- التوسع فى أنماط الاقتصاد التضامني والتعاونيات كأدوات للنجاة الجماعية
- يتطلب الأمر أيضا تبني رؤية تنموية شاملة تعتبر التعليم أداة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وليس فقط وسيلة للحصول على وظيفة، بما يضمن تعزيز استقلال النساء وقدرتهن على المشاركة الكاملة والعادلة في الاقتصاد والمجال العام.

إن تأنيث الفقر ليس قدرًا محتومًا، بل هو نتيجة لخيارات وسياسات يمكن تغييرها. كما أن توريث الفقر ليس قانونًا اجتماعيًا ثابتًا، وإنما هو انعكاس لسياسات اقتصادية عالمية موجهة إفقار الشعوب وانعكاس لاستمرار التمييز التاريخي بين الرجال والنساء وترسيخ اللامساواة بتقاطعاتها المختلفة، وبالتالي، فإن مكافحة الفقر لا يمكن أن تعتمد فقط على المساعدات او الاقراض الاستهلاكي، بل تتطلب سياسات اقتصادية تراعي النوع الاجتماعي وتعيد توزيع الفرص والموارد بصورة أكثر عدالة.